Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

مديرية المنشآت العامة والخوصصة

إعلان

-10 يونيو 2020-

في إطار الدينامية التي تم إطلاقها على إثر التوجيهات السامية الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2018 والمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2018 ، قامت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يوم الأربعاء 10 يونيو 2020، بنشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية والمتعلقة **بأشهر يناير وفبراير ومارس وأبريل 2020**.

ويندرج هذا النشر المتاح على موقع مرصد آجال الأداء المستضاف على البوابة الإلكترونية للوزارة في إطار تفعيل مختلف الدوريات الموجهة بتاريخ 18 شتنبر 2018 و21 يونيو 2019 و26 مارس 2020 من طرف وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل حثها على مضاعفة الجهود للوفاء بالتزاماتها اتجاه المقاولات خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر الآجال التي يمكن الاطلاع عليها باستخدام محرك البحث المتاح في موقع مرصد آجال الأداء هو ثمرة للمقاربة التدريجية المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة التي قامت بنشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية والمتعلقة بأشهر يونيو وشتنبر ودجنبر 2019 وذلك في 31 أكتوبر 2019 و31 دجنبر 2019 و28 فبراير 2020.

وبشكل إجمالي، فقد تم تأكيد التطور الإيجابي الذي تم تسجيله منذ دجنبر 2018. وهكذا، فقد بلغ أجل الأداء المتوسط المصرح به من طرف مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية **42,6 يوما في متم مارس 2020 و41,7 يوما في متم أبريل 2020** مقابل 42 يوما في متم دجنبر 2019 و48,7 يوما في متم شتنبر 2019 و50,6 يوما في متم يونيو 2019 و55,9 يوما في نهاية دجنبر 2018.

ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى أنظمة المعلومات والتنظيم من أجل تقليص آجال أدائها وكذا الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل مواكبة هذه المؤسسات للتصدي للتداعيات والآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الدعم الموجه للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات النوعية وتحديد الآثار واحتياجات الدعم الحكومي (ضمان الدولة والإعانات وترشيد النفقات...)، مع الحرص على تخصيص التمويلات المعبئة لتصفية ديون الموردين في المقام الأول؛

- اتخاذ إجراءات لإرساء مرونة على مستوى تدبير الميزانية والمراقبة وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية؛

- نشر القانون رقم 20-27 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ؛

- رقمنة مبادلات المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال دوريتي وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 5 ماي 2020 و1 يونيو 2020 والمتعلقتين بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية من جهة والإرساء التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير من طرف ممونو المؤسسات والمقاولات العمومية من جهة أخرى.

وفي الأخير، فإن معالجة إشكالية التأخر في أداء مستحقات الموردين تشكل أيضًا إحدى مكونات خطة الإقلاع لما بعد جائحة كورونا. وهكذا سيتم تعزيز آلية الضمان لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية بالموازاة مع تحسين آجال أدائها من جهة والعمل من أجل إرساء آلية الأداء المباشر بالنسبة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تستفيد من إمدادات الميزانية العامة للدولة، من جهة أخرى.